

الفرد فيها أضعاف ما يستهلك الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يحصل الفرد التركي على عشرة آلاف متر مكعب في السنة، وهذا يظهر، كما قال الباحث، إلى أن توزيع المياه في المنطقة غير عادل. ودعا إلى إيجاد صيغة للتعاون بين دول المنطقة لتوزيع المياه، أخذة بعين الاعتبار النمو السكاني والاقتصادي.

وقدم مدير مركز دراسات المياه في الجامعة الأردنية، د. الياس سلامة، بحثاً عن «أزمة المياه في الشرق الأوسط»، أشار فيه إلى الطبيعة الصحراوية والجو الحار في الشرق الأوسط الذي يؤدي إلى الجفاف. وتطرق د. سلامة إلى العلاقة بين الإنسان والمياه عبر التاريخ في المنطقة، وكذلك إلى مصادر المياه واستعمالها وإنتاج الطعام. وشرح أهمية نهر الأردن كمصدر أساس للمياه في المنطقة، وتقسيم مياهه، وإلى أن مخزون المياه في دول المنطقة لا يتجاوز ٤,٥ بالمئة من مصادر المياه في العالم، مع أن مساحة الشرق الأوسط تعادل ٤,٥ بالمئة من مساحة العالم، ويقلنهما ٢,٥ بالمئة من سكانه.

الجلسة الثانية التي ترأسها رئيس دائرة العلوم السياسية في جامعة أوتلو، د. بروس ميتشل، كانت عن «مضي القضية والبحث عن حلول». وقدم د. آرون وولف من جامعة ويسكونسن الأمريكية الورقة الأولى بعنوان «الأيديولوجية والممارسة العملية»، عالج فيها العلاقة بين الصهيونية وإسرائيل، وأشار إلى أن الأيديولوجية هي التي تصنع السياسة، وتقوم بالتخطيط لمؤسسات المياه في إسرائيل، وأن تخطيط سياسة المياه في إسرائيل ينطبق مع الفكر الصهيوني. ولهذا، كما قال، فإن الحكومة الإسرائيلية لم ترفض أي خطة لإقامة مستوطنات زراعية، على الرغم من الارتفاع الباهظ في تكاليف المياه. وخلص إلى القول، بأنه طالما أن الصهيونية هي التي تقود رجال السياسة في إسرائيل، فإنه من المستحيل الوصول إلى حلول لمشاكل المنطقة، بما فيها مشكلة المياه.

وقدم مدير معهد الأبحاث التطبيقية في القدس، د. جاد اسحق، ورقة قرأت عنه بالنيابة، عن «التوزيع الطبيعي والسوق المفتوح... حل تقريبي لقضية الصراع على المياه العربية - الإسرائيلية»، أشار فيها إلى أنه «إذا لم يكن هناك ما يكفي

المزيد مع خططها في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الهجرة». ولاحظنا إلى أنه من أحد أسباب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ندرة المياه، وأن إسرائيل بعد أن أمنت الحصول على مياه الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، قامت في العام ١٩٨٢ باحتلال جنوب لبنان لتحصل على مياه نهر الليطاني. ولاحظنا أهمية الزراعة في الفكر الصهيوني، وأن إسرائيل تريد أن يشعر المهاجرون بأن لهم جذور قوية في الأرض، إلى جانب أن المزارعين في إسرائيل يتمتعون بامتيازات مهمة؛ فهم يستحوذون على الأراضي بأسعار رخيصة ومعفاة من الضرائب، ومساعدات لتصدير الانتاج الزراعي، وأن «أسعار المياه للمزارعين الاسرائيليين أرخص بمقدار الثلث من قيمة المياه المستخدمة في أي قطاع اقتصادي آخر، وأن الري في إسرائيل يستهلك ٦٧ بالمئة من إجمالي المياه المتاحة لإسرائيل في العام ١٩٩١».

وقدم البروفيسور فريدريك فري من جامعة بنسلفانيا الأمريكية، بحثاً بعنوان «المحيط السياسي للصراع والتعاون الدولي لمصادر المياه». وقال بأن هناك ثلاثة عناصر أساسية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند البحث في تقسيم مصادر المياه هي: «النقص والتوزيع غير السليم والمشاركة»، وأنه على الرغم من أن ثلثي الكرة الأرضية مغطاة بالمياه، وأن ٩٧ بالمئة من المياه موجود في المحيطات وهو غير صالح للشرب والزراعة، و٢ بالمئة مجفدة، فإن واحد بالمئة فقط يستهلك للشرب. وقدم الباحث بعض الأرقام عن استهلاك المياه في الشرق الأوسط، وقال بأن الفرد يستهلك ٥٠٠ متر مكعب سنوياً من المياه في الشرق الأوسط أو ما يعادل ١٠٠ لتر من المياه يومياً، بينما تظهر احصائيات الأمم المتحدة بأن الفرد بحاجة إلى استهلاك ١٠٠٠ متر مكعب في السنة، أي ضعف ما يستهلكه الفرد في الشرق الأوسط. وأن هذه النسب متفاوتة في المنطقة. ففي الوقت الذي يستهلك فيه الفرد في إسرائيل ٤٧٠ متراً مكعباً، وفي الأردن ٢٦٠ متراً مكعباً، واليمن ٢٤٠ متراً مكعباً، فإن الفرد في السعودية لا يستهلك سوى ١٦٠ متراً مكعباً، والكويت ١٥٠ متراً مكعباً. أما معدل استهلاك الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية فهو ١٦٢ متراً مكعباً. وأشار د. فري إلى أن بعض دول الشرق الأوسط كتركيا، مثلاً، تستهلك